المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵙⵙⵓ
Conseil national des droits de l'Homme

القانون الجنائي و المسطرة الجنائية:
رهانات إصلاح

Le Code pénal et le Code de procédure pénale :
les enjeux d'une réforme

The Criminal Code and Criminal Procedure Code:
Reform Challenges

En partenariat avec :

In partnership with:

بشراكة مع:

www.cndh.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵉ
Conseil national des droits de l'Homme

القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح

ورقة تقديمية

لقد شخص ميثاق إصلاح منظوم العدالة بشكل نقدي نسق « حماية القضاء للحقوق والحريات» . وقد أبرز هذا التشخيص جوانب اختلالات هذا النسق والمتمثلة في ضعف اعتبار مقاربة النوع، وغياب وضع قانوني متكامل للضحايا في منظومة السياسة الجنائية، وكذا « ضعف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان» ، ومحدودية « آليات البحث الجنائي»، بالإضافة إلى «غياب إطار قانوني حديث خاص بالطب الشرعي وبنوك المعطيات الجينية» وكذا « غياب مرصد وطني لدراسة وتتبع ظاهرة الإجرام».

و ضمن نفس المنحى النقدي، حدد الميثاق نقط ضعف منظومة العدالة الجنائية: « تضخم في نصوص التجريم والعقاب»، اللجوء شبه الممنهج إلى الاعتقال الاحتياطي، ضعف الضمانات القانونية في مجال الوضع رهن الحراسة النظرية، «عدم التفعيل الأمثل لمبدأ ملاءمة المتابعة»، اللجوء المحدود ل»الآليات البديلة للاعتقال» ، ضعف «ضمانات المحاكمة العادلة»، سعة هامش السلطة التقديرية المتروك للقاضي الجنائي بالنظر لاتساع الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبة، ضعف آليات تتبع حالة العود الجنائي، وتنفيذ العقوبة[1].

إن هذا التشخيص الدقيق والنقدي في آن واحد، يتقاسمه إلى حد كبير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي شارك في مسار الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وأصدر عددا من التقارير والمذكرات حول جوانب مختلفة من السياسة الجنائية.

و ينبغي التذكير في هذا الصدد، بخلاصات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول المؤسسات السجنية[2]، مراكز حماية الطفولة[3]، مستشفيات الأمراض العقلية[4]، الأجانب وحقوق الإنسان[5] وكذا حول مسألة الوقاية من التعذيب[6].

كما ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصداراته المتعددة في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح بعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية (مكافحة الإرهاب[7]، مكافحة العنف ضد النساء[8]، العقوبات البديلة[9]). كما قدم المجلس الوطني مقترحات جوهرية تتعلق بالقضاء العسكري[10]، المسطرة الجنائية[11]، النظام الأساسي للقضاة[12] وتنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية[13].

من جهة أخرى ، احتلت المشاكل البنيوية للمنظومة الجنائية، بشكل دائم مكان الأولوية في تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، ولهذه الغاية وجه المجلس عددا من البيانات الكتابية في إطار التفاعل مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعين بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2013)، الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي(2014)، وكذا لجنة مناهضة التعذيب(2011).

1 - الهيأة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة: ميثاق إصلاح منظومة العدالة ، يوليوز 2013 (ص37).
2 - أزمة السجون ، مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات، دجنبر 2012
3 - الأطفال في مراكز حماية الطفولة : طفولة في خطر، من أجل سياسة للحماية مندمجة للطفل، ماي 2013
4 - الصحة العقلية وحقوق الإنسان: الضرورة الملحة لسياسة جديدة ، 2013
5 - الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة للجوء والهجرة، سبتمبر 2013
6 - دراسة حول إعمال آلية للوقاية من التعذيب في المغرب، سبتمبر 2014
7 - رأي حول مشروع القانون 86.14 المغير والمتمم لمقتضيات القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ديسمبر 2014.
8 - مكافحة العنف ضد النساء، مارس 2014
9 - العقوبات البديلة ، 2014
10 - مذكرة حول مدونة القضاء العسكري، مارس 2013.
11 - مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، أكتوبر 2014
12 - المذكرة الرئيسية حول القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، 2013 والمذكرة التكميلية، ماي 2014
13 - المذكرة الرئيسية حول القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يناير 2013 والمذكرة التكميلية، ماي 2014.

القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح

ورقة تقديمية

إن آفاق المراجعة الشاملة للتشريع الجنائي (المادي والمسطري) ينبغي اعتبارها على ضوء المتطلبات والفرص التالية:

الدستور ولاسيما التصدير والفصول 20، 22، 23 وكذا الباب السابع منه المتعلق بالسلطة القضائية؛

- توسيع الممارسة الاتفاقية للمغرب (الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)
- التوافق الواسع حول توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخاصة منها تلك المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثالث المعنون «تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات»[14] ؛
- التطورات الدولية الأخيرة لصالح أنظمة جنائية وطنية ناجعة، منصفة، إنسانية، ومسؤولة ، وخاصة إعلان سالفادور حول الاستراتيجيات الشاملة للتحديات العالمية (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، 2010)[15] وكذا مشروع إعلان الدوحة حول « إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور» (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، 2015).

ففي هذا السياق أصدرت الحكومة مسودات مشروعي قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، ويعتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمعية شركائه، تنظيم ندوة دولية حول رهانات إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الجاري حاليا.

وبفضل الإسهام المتوقع للخبراء الوطنيين والدوليين، فإن هذه الندوة تتوخى تحقيق هدفين:

- تحديد الرهانات-الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛
- تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن اقتراحها على مسودتي مشروعي القانون، في أفق سياسة جنائية مرتكزة على حقوق الإنسان.

و يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تتمحور أشغال هذه الندوة حول الموضوعات التالية :

1. الرهانات المتعلقة بملاءمة مسودتي مشروعي القانون مع القانون الدولي لحقوق الإنسان

يمكن للمشاركين والمشاركات تحليل مسودتي مشروعي القانون على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وخاصة على ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الموجهة للمغرب من طرف الأجهزة الأممية المتعلقة بعدد من جوانب التشريع الجنائي (أمثلة : التعذيب، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التمييز، الاختفاء القسري، حقوق الطفل، النظام القانوني للأطفال في وضعية تماس مع القانون،...).

كما يمكن للمشاركين والمشاركات معالجة الرهانات المتعلقة بملاءمة مسودتي مشروع القانون على ضوء المرجعية الدولية والإقليمية في مجال السياسة الجنائية (الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،مجلس أوربا...).

2. إصلاح التشريع الجنائي والمتطلبات الدستورية

يقترح على المشاركين والمشاركات تحليل مسودتي مشروع القانون على ضوء الدستور، توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، توصيات الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا على ضوء التشريعات المقارنة في الدول الديمقراطية المتقدمة.

14 - تتمثل الأهداف الفرعية الستة لهذا الهدف الاستراتيجي في : نهج سياسة جنائية جديدة-تطوير سياسة التجريم- إرساء عقابية ناجعة- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة- ضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية- تحديث آليات العدالة الجنائية، ميثاق إصلاح منظومة العدالة ، يوليوز 2013 (ص 70 إلى 76)

15 - A/RES/65/230 بتاريخ 21 ديسمبر 2010

3. القانون الجنائي والمسطرة الجنائية وبعد النوع

يمكن للمشاركين والمشاركات أن يحللوا بشكل خاص الإطار القانوني الزجري المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء وكذا إشكالية تكييف بعض الجرائم، والذي يمكن أن يكون تمييزيا من حيث الهدف أو من حيث الأثر.

4. استراتيجيات التجريم ونزع الطابع الجنائي

على سبيل المثال ، يمكن للمشاركات والمشاركين دراسة الجوانب التالية:

- استراتيجيات التجريم ونزع الطابع الجنائي على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان (المشاكل المتعلقة بتعريف بعض الجرائم، تحديد الأركان والعناصر المكونة لبعض الجرائم، التجنيح، نزع الطابع الجنائي، ممارسة الحريات الفردية....)؛
- الاستراتيجيات المعتمدة في تحديد العقوبات وتنفيذها (تركيب العقوبات الأصلية، البديلة أو الإضافية، الإعفاء من العقوبة، السلطة التقديرية، كيفيات تنفيذ العقوبة،...)؛
- نظام المسؤولية الجنائية على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- تقييم الحلول المقترحة في مسودة مشروع القانون الجنائي في مجال العقوبات البديلة؛
- إلغاء عقوبة الإعدام؛
- وضع الضحايا في مسودة مشروع القانون الجنائي
- إعادة ترتيب بعض مقتضيات القانون الجنائي (مثال: نقل بعض الجرائم الموضوعة في باب « الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة» إلى باب «الجنايات والجنح ضد الأشخاص»).

5. قانون المسطرة الجنائية ومتطلبات الوقاية من التعذيب وتقليص مخاطر الاعتقال التعسفي

يقترح في هذا المحور بشكل خاص تقييم الحلول المقترحة من طرف المشرع في مجال الحراسة النظرية و سير الاستنطاقات، كما يمكن أيضا دراسة المقتضيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كما يدعى المشاركون والمشاركات إلى تحليل مجموع الحلول المقترحة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية في مجال الحماية والوقاية ومكافحة التعذيب.

6. قانون المسطرة الجنائية ومتطلبات عقلنة الاعتقال الاحتياطي

يمكن للمشاركات والمشاركين دراسة الحلول المقترحة في مسودة المشروع في مجال بدائل الاعتقال الاحتياطي، كما أن سؤال التعويض في حالة الاعتقال الاحتياطي غير المبرر تمثل نقطة يوليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية كبرى.

7. حماية الفئات الهشة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية

يمكن للمشاركات والمشاركين تقييم الحلول المقترحة في مسودة المشروع في مجال حماية بعض الفئات الهشة (الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، ضحايا الاتجار بالبشر، النساء ضحايا العنف، الأشخاص في وضعية مرض عقلي،...).

8. مسألة التوازن بين تبسيط المساطر القضائية وتقوية ضمانات الدفاع

يمكن دراسة عدد من النقط في إطار هذا المحور، ومنها على سبيل المثال مسالة التوازن بين سلط المتابعة والحكم، دور مؤسسة قاضي التحقيق وتقديم مسطرة بدائل المتابعة.

القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح

البرنامج

اليوم الأول

8:30 - 9:00 : استقبال وتسجيل المشاركين والمشاركات

9:00 - 10:15 : الجلسة الافتتاحية

المسير : السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الكلمات الافتتاحية

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات
السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
السيدة أمينة يوعياش، الأمينة العامة للفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان
السيد ميشيل توبيانا، رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
السيد فيليب تكسيي، مفوض، اللجنة الدولية للحقوقيين
السيد هيثم شبلي، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي
السيد عبد الحق العياسي، رئيس الودادية الحسنية للقضاة
السيد عبد اللطيف الشنتوف، رئيس نادي القضاة
السيدة عائشة الناصري، رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية
السيد محمد أقديم، رئيس جمعية هيئة المحامين بالمغرب
السيدة عطيفة تمجردين، منسقة تحالف ربيع الكرامة

10:15 - 11:00 : الجلسة العامة الأولى : القانون الجنائي، رهانات إصلاح

المسير : السيد مصطفى العراقي، عضو المجلس لحقوق الإنسان

إصلاح القانون الجنائي هو قبل كل شيء اختيار للسياسة الجنائية
السيد عبد الله أونير، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة-تطوان، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة

القانون الجنائي والدال الاجتماعي
السيد ميشيل توبيانا، رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

مبدأ الشرعية في مشروع إصلاح القانون الجنائي
السيد سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اللجنة الدولية للحقوقيين

11:00 - 11:15 : استراحة

11:15 - 13:30 : الجلسة العامة الأولى : القانون الجنائي، رهانات إصلاح (تابع)

تجريم ومعاقبة الجرائم المبنية على النوع
السيدة خديجة الروكاني، محامية بهيئة الدار البيضاء، ربيع الكرامة

ثوابت ومرجعيات القانون الجنائي
السيد فتوح شاكر، قاضي بالمحكمة الابتدائية بالرماني، الودادية الحسنية للقضاة

11:45 - 13:30 : مناقشة

13:30 - 14:30 : غذاء

القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح

البرنامج

14:30 - 18:00 : ورشات متزامنة : القانون الجنائي، رهانات إصلاح

الورشة الأولى : التشريع الجنائي، المتطلبات الدستورية والالتزامات الاتفاقية للمغرب (القاعة 6، مجلس النواب)

المسير : السيد عبد الحق العياسي، رئيس الوداية الحسنية للقضاة

مداخلات من عشر دقائق

القانون الجنائي، المتطلبات الدستورية والالتزامات الاتفاقية للمغرب
السيد عمر بنجلون، محامي بهيأة الرباط (جمعية هيئات المحامين بالمغرب)

رهانات ملاءمة القانون الجنائي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان
السيد المختار الطريفي، الرئيس الشرفي للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، تونس

القانون الدولي الإنساني ومقتضيات مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد المختار اعمارة، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، سلا

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

الورشة الثانية : القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية وبعد النوع (القاعة 7، مجلس النواب)

المسيرة : السيدة عطيفة تمجردين، منسقة تحالف ربيع الكرامة

مداخلات من عشر دقائق

القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية وبعد النوع
السيد أحمد قيلش، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير

أية حماية من العنف المبني على النوع في مسودة مشروع القانون الجنائي؟
السيدة عائشة الناصري، رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية

النساء وحق الولوج إلى العدالة الجنائية
السيدة السعدية وضاح، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محامية بهيأة الدرار البيضاء

الوقاية والحماية من العنف ضد النساء، قراءة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
السيد الحسين الراجي، محام بهيأة مراكش، ربيع الكرامة

حرائم النوع في مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد بنيونس المرزوقي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح

البرنامج

الورشة الثالثة: مسودة مشروع القانون الجنائي واستراتيجيات التجريم ونزع الطابع الجنائي (الجزء الأول)، (القاعة 11، مجلس النواب)

المسير: السيد ميشيل توبيانا، رئيس، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
مداخلات من عشر قائق

مسودتي مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية: ضمانات التطبيق والممارسات الفضلي
السيد عمار حنيفات، المدعي العام لعمان، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الأردن

نظام العقوبات في مسودة مشروع القانون الجنائي، المستجدات والحدود
السيد نور الدين العمراني، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

استراتيجيات التجريم في مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد محمد الساسي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، الرباط-أكدال، جامعة محمد الخامس

التجريم ونزع الطابع الجنائي عن بعض الجرائم في مسودة مشروع القانون الجنائي: تدبير المختلف فيه
السيد محمد شميعة، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

عقوبة الإعدام في مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد محمد أحداف، محام بهيئة الرباط

مسألة الحريات الفردية في مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد عبد العزيز العتيقي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

العقوبات البديلة في السياسة الجنائية المغربية
السيد محمد جوهر، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني عين الشق

أنسنة التشريع الجنائي من خلال العقوبات البديلة
السيد هشام الإدريسي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، الرباط-أكدال، جامعة محمد الخامس، المنسق البيداغوجي لماستر حقوق الإنسان

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

اليوم الثاني

9:00 - 13:00 : الجلسة العامة الثانية : المسطرة الجنائية، رهانات إصلاح

المسير : السيد فيليب تكسيي، مفوض، اللجنة الدولية للحقوقيين

الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، مقاربة لجنة مناهضة التعذيب
السيدة السعدية بلمير، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نائبة رئيس لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة

مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية ورهان عقلنة الاعتقال الاحتياطي
السيدة جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محامية بهيأة الرباط، رئيسة جمعية عدالة

القواعد الاستثنائية للاختصاص : مدخل إلى الإفلات من العقاب
السيد علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خريبكة بني ملال، محام بهيءة خريبكة

مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، تقييم أولي لبعض الحلول
السيد فريد السموني ، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية

مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية ورهانات الوقاية من التعذيب
السيد أسان جيوما نديايي، رئيس الرابطة السنغالية لحقوق الإنسان، وعضو دائمة للجنة التأديبية للمحكمة الجنائية الدولية ، الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان

10:15 - 10:30: استراحة

قراءة نقدية في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
السيد محمد شماعو، محام بهيئة الرباط، جمعية هيئات المحامين بالرباط

عدالة الأحداث: مقاربات جديدة
السيد نور الدين الواهلي، وكيل الملك، المحكمة الابتدائية للقنيطرة، نادي القضاة

سلطات النيابة العامة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية والإنصاف في المساطر الجنائية
السيد إدريس شاطر، نقيب سابق بفاس، رئيس سابق للاتحاد الدولي للمحامين

ملاحظات حول النسق المسطري الجنائي على ضوء قرينة البراءة
السيد محمد أهداف، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

إصلاح التشريع الجنائي على ضوء توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة
السيد مصطفى الريسوني، محام، نقيب سابق، عضو سابق في هيأة الإنصاف والمصالحة

11:45 - 13:00 : مناقشة

13:00 - 14:00 : غذاء

14:00 - 18:00 : ورشات متزامنة : المسطرة الجنائية، رهانات إصلاح

الورشة الأولى : قانون المسطرة الجنائية ومتطلبات الوقاية من التعذيب (القاعة 6، مجلس النواب)

المسير : السيد محمد أقديم، رئيس ، جمعية هيئات المحامين بالمغرب

مداخلات من عشر دقائق

مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية ورهانات الوقاية من التعذيب
السيد حميد بنصالح، محام بهيأة الرباط، جمعية هيئات المحامين بالمغرب

مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية ورهانات تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي
السيدة عزيزة ضريف، محامية بهيأة الرباط ، جمعيى هيئات المحامين بالمغرب

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

الورشة الثانية : قانون المسطرة الجنائية ومتطلبات عقلنة الاعتقال الاحتياطي (القاعة 7، مجلس النواب)

المسير: السيدة عائشة الناصري، رئيسة جمعية المغربية للمرأة القاضية

مداخلات من عشر دقائق

الاعتقال الاحتياطي وحقوق الإنسان
السيدة السعدية ماجدي، أستاذة بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، فريق البحث والدراسات الجنائية والحكامة الأمنية، مراكش

قانون المسطرة الجنائية ومتطلبات عقلنة الاعتقال الاحتياطي
السيد عبد الكبير طبيح، محام بهيأة الدارالبيضاء.

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

الورشة الثالثة : حماية الفئات الهشة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية (القاعة 8، مجلس النواب)

المسير : أسان جيوما نديايي، رئيس الرابطة السنغالية لحقوق الإنسان، وعضو دائمة للجنة التأديبية للمحكمة الجنائية الدولية ، الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان

مداخلات من عشر دقائق

حماية الضحايا على ضوء مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
السيد عبد الحكيم حكماوي، نائب وكيل الملك، المحكمة الابتدائية، نادي القضاة، الرباط

تجربة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف : الحصيلة والآفاق
السيد أنس سعدون، نائب وكيل الملك، المحكمة الابتدائية، نادي القضاة، سوق أربعاء الغرب

حماية ضحايا الاتجار في البشر
السيدة لبنى الوزاني الشاهدي، أستاذة بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، الرباط-السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

الورشة الرابعة : مسألة التوازن بين تبسيط المساطر القضائية وتقوية ضمانات الدفاع (القاعة 9، مجلس النواب)

المسير: السيد عمار حنيفات، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

مداخلات من عشر دقائق

مسألة الفصل بين سلطة المتابعة وسلطة التحقيق، قراءة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
السيد العربي بوبكري، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مدير تحرير المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية، فاس

ضمانات المحاكمة العادلة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية : سبل التصحيح ومسالك الأجرأة
السيد محمد بوزلافة، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

فلسفة السلطة التقديرية للقاضي ومبدأ ملاءمة المتابعة
السيد محمد موساوي، نائب الوكيل العام للملك، محكمة الاستئناف بتطوان، نادي القضاة

دور الطب الشرعي في الإثبات في المادة الجنائية على ضوء مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية
السيدة نازك البقال، نائبة وكيل الملك، المحكمة الابتدائية، سيدي قاسم، نادي القضاة

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات

الورشة الخامسة : استراتيجيات التجريم ونزع الطابع الجنائي (الجزء الثاني) (القاعة 11 ، مجلس النواب)

المسير : السيد عبد اللطيف الشنتوف، رئيس نادي القضاة

مداخلات من عشر دقائق

قراءة نقدية لبعض مقتضيات مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد بلال موعيني، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير

حقوق الإنسان وإعادة ترتيب مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد محمد مومن، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط، جامعة محمد الخامس

المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في مسودة مشروع القانون الجنائي
عمر الكافي، قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، الوداية الحسنية للقضاة،

العقوبات البديلة وحماية البيئة
السيدة بشرى نذير، أستاذة بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، رئيسة شعبة القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، الرباط، السويسي

السياسة الجنائية ومكافحة الفساد على ضوء مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد علي الرام، مدير الشؤون القانونية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

مسودة مشروع القانون الجنائي ومكافحة الفساد
السيد عبد الله الكرجي، مستشار بمحكمة الاستئناف بالرباط، نادي القضاة

الحماية الجنائية للمستهلك
السيد منير المهدي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط-السويسي

موقع الضحية في مسودة مشروع القانون الجنائي
السيد محمد الهيني، نائب وكيل الملك، محكمة الاستئناف، القنيطرة

من أجل إقرار حق أصيل لضحية الفعل الإجرامي في التصرف في القضية
السيد محمد المليلي، أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول ، وجدة

مناقشة

18:00 - 18:30 : خلاصات وتوصيات